العودة وتداعياتها على الامن الأوروبي: دراسة في السياسات الأمنية الأوروبية حول عودة الإرهابيين المجندين.

Return and its implications for European security: a study of European security policies on the return of recruited terrorists.

سليمة الذيب
جامعة باتنة 1، الجزائر، dibsalima0104@mail.com
مخبر الامن في المتوسط-إشكالية وحدة وتعدد المضامين
دلال بحري
جامعة باتنة 1، الجزائر، bahri2376mail@yahoo. com.

تاريخ الإرسال: 2021./09/15 **تاريخ القبول:** 2021/11/25 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص:

يهتم هذا المقال بدراسة السياسات الأمنية الأوروبية، وذلك عبر التركيز على قضية محورية تتمثل في الإرهاب وما يخلفه من تداعيات على الامن في المنطقة المتوسطية عامة والامن الأوروبي بصفة خاصة، وعلى راس هذه التداعيات مسألة العودة، هذه الأخيرة التي أصبحت تطرح العديد من الإشكالات في المنظومة الأوروبية في ظل غياب رؤية موحدة للتعامل معها ،مع تزايد عودة الإرهابيين المجندين من قبل التنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم داعش، الامر الذي دفع الدول الأوروبية الى تبني مجموعة من السياسات الأمنية في محاولة منها معالجة هذه المعضلة التي أصبحت تشكل تهديدا لأمنها الداخلي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الامنية؛ الأمن الأوروبي؛ الإرهاب؛ العودة.

Abstract:

This article exposes the European security policies, by emphasizing on the main topic of terrorism, and its impacts to security in the Mediterranean region in general and European security in particular. Foremost among these matter issues the subject problem of Return, where this later has caused many problems in the European organization, in the absence of a unified vision to deal with this issue, where there are an increase of Returned terrorists recruited by terrorist organizations, especially ISIS, which has led European countries to adopt a number of security policies in an attempt to resolve this dilemma, which has become a threat to their internal security.

***Keywords**: Security policies; European security; Terrorism; Return.*

* المؤلف المرسل: سليمة الذيب، dibsalima0104@mail.com

مقدمة:

يعتبر موضوع الارهاب من اعقد الظواهر وأكثرها خطورة، وهو من أكبر المشكلات الأمنية التي تعاني منها الشعوب والدول عبر العالم بأسره، وهو حال دول المنطقة المتوسطية التي عرفت نشاطا متزايدا لمختلف التنظيمات الإرهابية.

ويعتبر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش "من التنظيمات التي استطاعت ان تجمع عددا هائلا من الاتباع والمتعاطفين معه يحملون افكار جهادية متطرفة، وذلك لاعتماده على العديد من الوسائل التكنولوجية والاليات الحديثة في سياسته التوسعية والاجرامية. مما أثر على الامن والاستقرار في المنطقة المتوسطية على عدة اصعدة، كون ان هذه المنطقة حساسة جدا للعديد من القضايا، وهو ما ساهم في خلق عدم التوافق في الإجراءات الأمنية في منطقة المتوسط بصفة عامة والمنطقة الأوربية بصفة خاصة حول قضية عودة المجندين الإرهابيين الى بلدانهم الاصلية، وهوما طرح العديد من الإشكالات والتساؤلات في كيفية التعامل مع هؤلاء العائدين من صفوف التنظيمات الإرهابية المنظمة الى تنظيم داعش.

وكون ان الدول الأوربية تعتبر من الدول التي تواجه معضلة العائدين، وتعتبرها أكبر الهواجس الأوروبية لما يمكن ان يترتب عليها من تهديد على امنها الداخلي، فقد قامت بطرح مجموعة من المشاريع والسياسات الأمنية في محاولة منها الخروج من هذه المعضلة.

وعليه فان هذه الدراسة تسعى الى فحص الإشكالية التالية: كيف ساهمت السياسات الأمنية الأوروبية في معالجة وضبط ملف العائدين من الصفوف الإرهابية الى اوطانها؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية تتمثل في: كلما كانت هنالك رؤية امنية أوروبية موحدة في التعامل مع ملف العائدين من الصفوف الإرهابية، كلما ساهم ذلك في معالجة قضية الإرهاب في اروبا.
ولدراسة الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور.

1- السياسات الأمنية والإرهاب: دراسة في المفاهيم.
2- تداعيات عودة الإرهابيين المجندين على الامن الأوروبي.
3- السياسات الأمنية الأوروبية لضبط ملف عودة الإرهابيين المجندين الى اوطانهم.

1. السياسات الأمنية والإرهاب: دراسة في المفاهيم.

أ. مفهوم السياسات الامنية:

خضع مفهوم السياسات الأمنية لمجموعة من التغيرات، وذلك تبعا للتطور الحاصل في مفهوم الامن. فالتحول في مفهوم الامن بعد الحرب الباردة أثر على مفهوم السياسة الأمنية، ولان المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري ان تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس امن الدول وحدودها ،وبتالي فالمفهوم العسكري للسياسات الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن امن الدولة من أي اخطار خارجية تحدق بها ،الا ان التحولات التي مست الامن بالانتقال الى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية القائمة على أساس امن الانسان ،وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها :عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري

وتشديد اكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني (قريب 2010 ص.42)

وترتبط السياسات الامنية أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن ان يعصف بسيادة الدولة ووحدتها الترابية وامن سكانها، وعليه فان امن الدولة يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة يصعب أحيانا ادراكها، فالتفوق العسكري وحده لا يحقق الامن الشامل (https://bit.ly/2UwBr1j، 2011)

تنقسم السياسة الأمنية الى شقين أحدهما داخلي والأخر خارجي:

- **الشق الداخلي**: يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني والتركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمنى داخلي شامل (مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة المخدرات...) والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية الى جانب وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبه.
- **الشق الخارجي**: يتعلق بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن بها امن حدودها الخارجية وامنها الخارجي سواءا من دول من نفس الإقليم او دول العالم الأخرى (قريب 2010 ،ص.44)

ومنه نستنتج بان السياسات الأمنية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقوانين واللوائح ذات الطابع الأمني التي تتخذها الدولة حول قضية معينة ،تسعى من خلالها الى الحفاظ على امنها الداخلي والخارجي.

ب. مفهوم الارهاب:

ان دراسة مصطلح الإرهاب يبقى إلى يومنا هذا من دون تعريف موحد يتفق عليه المجتمع الدولي، وذلك بسبب اختلاف الدول أو القائمين به من حيث الرؤى والتفسيرات للفعل الإرهابي، وذلك وفق مصالح وأهداف كل طرف، فاذا كان تعريف الإرهاب مهما لجهة التحديد القانوني، فإن بعض الدول الكبرى لا تريد الوصول إلى تعريف جامع مانع لأن ذلك يتعارض مع مصالحها ويحد من استخداماتها لأشكال مختلفة من القوة التي قد ترتقي إلى الإرهاب، لذلك فهي لا ترغب في الوصول إلى توافق دولي حول مضمونه، مع أنها حتى لو تم الوصول إلى ذلك فإنها لن تلتزم به (شعبان 2017، ص.15) .

ولذلك فان الإرهاب يعتبر من المصطلحات التي يسهل وصفها أكثر من تعريفها وتحديد معناها. حيث نجد العديد من الاجتهادات ذات الطابع أكاديمي ومؤسساتي نذكر منها:

عرف **بروس هوفمان** الإرهاب بانه عنف، او مساويا بالأهمية له، وتهديد بالعنف المستخدم والموجه للسعي، او خدمة لغرض سياسي (محمد نيا 2019،ص.9).

ويعرف **ريمو ارون** من جهته الإرهاب بانه عمل من اعمال العنف،ترجع فيه كفة التاثير النفسي على كافة النتائج المادية (التزاني 2020، ص.34).

كما عرف **البرلمان الأوروبي** الإرهاب على انه كل فعل يرتكبه الافراد والمجموعات يلجا الى العنف او التهديد باستخدام العنف ضد الدولة ومؤسساتها بصفة عامة، او ضد افراد معينين بهدف خلق مناخ من

الرعب بين السلطات الرسمية اوبين عامة الجمهور لأسباب انتقامية او معتقدات إيديولوجية واصولية دينية او رغبة في الحصول على منفعة.

ويعرفه **الاتحاد الأوربي** على انه اعمال ترتكب بهدف ترويع الأهالي واجبار حكومة او هيئة على القيام بعمل والامتناع على القيام بعمل ما او تدمير للهياكل الأساسية او الدستورية والاقتصادية او الاجتماعية او لهيئة دولية او زعزعة استقرارها بشكل كبير (الوافي 2018، ص.209).

ومن خلال ما سبق نستنتج ان كل جماعة تسعى الى الحاق الضرر والاذى العمدي ،سواءا كان مادي او معنوي ضد افراد،هيئات،حكومات ،باستخدام العنف او التهديد به لتحقيق اهداف قد تكون سياسية ،اديولوجية ،اجتماعية ....يمكن تصنيفها على انها إرهاب.

- **كرونولوجيا الارهاب:** ان المتتبع لكرونولوجيا الإرهاب حتى بداية القرن العشرين يلاحظ تغير مفهوم الظاهرة الإرهابية ليمتد نطاقها من مجرد الاعتداء على أشخاص محددين إلى بث الرعب والخوف في كافة دول وهيئات المجتمع الدولي، وهو ما دفع بالعديد من هذه الهيئات والمنظمات الدولية إلى إقرار اتفاقيات ومعاهدات وإعلانات تتضمن أحكاما تجريميه للظاهرة الإرهابية (شعير احمد 2016 ،ص.21).

ونتيجة هذا التغير، نتج ما يسمى بالإرهاب الحديث الذي تتطور وتأثر بخصائص النظام الدولي الجديد وتوازناته من حيث الأهداف والآليات. ومن هذا المنظور، فالإرهاب الحالي يمثل الجيل الثالث من تطور الظاهرة الإرهابية التي نميزها كما يلي:

- **الجيل الأول**: تجسد في موجات ذات الطابع الوطني أو القومي المتطرف والذي اجتاح أوربا من أواخر القرن التاسع عشر حتى الثلاثينات من القرن العشرين لأن القائمين على الإرهاب في الغالب من المواطنين المتطرفين واعتمد على الأسلحة الخفيفة.
- **الجيل الثاني**: هو عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع الأيديولوجي (أثناء الحرب الباردة) وكان من أدوات الصراع بين الشرق والغرب، وظهرت العديد من المنظمات والحركات الإرهابية مثل (الأولية الحمراء الإيطالية) و(الجيش الأحمر الياباني) واعتمد على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.
- **الجيل الثالث**: هو إرهاب يتسم بصفات متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود الماضية من حيث: التنظيم، الأهداف، التسلح. كما ينظر الى الإرهاب الحديث انه يتسم:

  - بالكراهية والرفض الشديد للطرف الآخر. بالعشوائية أحيانا وغموض الهدف السياسي. (الزهراني 2012،ص.5).
  - غلبة النمط العابر للجنسيات، حيث يضم افراد من جنسيات مختلفة ولا تجمعها سوى قضية قومية ، دينية او إيديولوجية وبنية دوافع وأسباب محددة.

بالإضافة الى ذلك أصبح يضم افرادا على درجة عالية من الكفاءة التكنولوجية تمكنهم من استخدام منظومات تسليحية أكثر تعقيدا (عبد الصادق 2009،ص.96).

ويعتبر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من اكثر التنظيمات التي ظهرت على الساحة الدولية مؤخرا الى انه استطاع ان يحتل موقعا محوريا في العالم . فمنذ اعلانه عن اقامته لخلافة على يد ابو بكر البغدادي عام 2014 ظل يجتذب الأنصار من جميع انحاء العالم، ومع سيطرته على المزيد من الأراضي في سوريا والعراق اخذ اعداد المقاتلين الأجانب المنظمين اليه يزداد بصورة كبيرة (مرصد الازهر 2018، ص.11).
واعتمد تنظيم داعش من اجل تحقيق الاستدامة والبقاء والتمدد على استراتيجية مزدوجة المسار:

- **الاستراتيجية الأولى**: التوسع والتمدد الجغرافي في الأراضي التي تحيط بالمناطق التي يسيطر عليها في سوريا والعراق من خلال قدراته العسكرية.
- **الاستراتيجية الثانية**: تحقيق التوسع والتمدد العالمي، من خلال نظام الولايات في مواقع تحظى أصلا بوجود الحركات الجهادية واتباع وأنصار لها، والعمل على تلقي وقبول مبايعة الحركات الجهادية الأخرى (بن سالم 2016،ص.11).

ويمثل العائدون من تنظيم داعش قضية اثارت مسالة السياسات الأمنية الواجب اتخاذها تجاههم، بعد انهزام التنظيم وعودتهم الى بلدانهم الاصلية.

2. تداعيات عودة الارهابيين المجندين على الامن الأوروبي:

على عكس ما كانت تعتمد عليه التنظيمات الإرهابية في السابق من وسائل تقليدية. تمثلت في التفجيرات او الغازات السامة والاختطاف، جعل من طريقتها في العمل أكثر أحادية تجاه استخدام العنف والقتل، وجعل من قدرتها على التجنيد والتمويل محدودة، بالإضافة الى عدم قدرتها على التواصل مع العالم الخارجي. فان التطور التكنولوجي يعتبر قاطرة التغيير في الشكل العملي للإرهاب ليعكس تغيرات في التنظيم والمبادئ والتقنية المستخدمة والاستراتيجيات المتبعة من طرف هذه التنظيمات، فالاستعمال السلبي لمعطيات التكنولوجيا سهل من عمليات التنسيق مع الاتباع والتعبئة والدعاية والحشد للعمل الإرهابي. (عبد الصادق 2009،ص.99).

ويعتبر تنظيم داعش من أكثر التنظيمات التي استطاعت ان تحقق أهدافها في ظرف قياسي والالمام بأكبر عدد من الاتباع من مختلف الجنسيات باعتماده بصورة كبيرة على الجريمة السيبرانية في حشد أتباعه، حيث تمكن من بلورة دعاية جهادية إليكترونية مهمة من حيث الاعداد والتنسيق والتنفيذ المرئي (الحمزة و العاقل 2020،ص.417)، وهو ما انعكس سلبا على الامن الأوروبي.

فمنذ بداية النزاع السوري في 2011 سافر الاف مواطني الاتحاد الأوروبي الى مناطق النزاع في العراق وسوريا للانضمام الى الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم داعش، وقدرت البحوث التي أجريت سنة2016 ان عدد المقاتلين الأجانب القادمين من الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي معظمهم من المانيا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة، يتراوح بين 294الف فرد، ويقدر حولي 30بالمائة من هؤلاء عادوا الى بلدانهم الاصلية (secherrer, 2018, P.5)

وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين معدل عودة الإرهابيين لكل بلد.

	Departees(المهاجرين)	Returnees(العائدين)	Return rate(معدل العودة)
Belgium بلجيكا	413	125	30%
Denmark الدانمارك	145	67	46%
France فرنسا	1910	225	12%
Germany المانيا	960	300	31%
Netherland هولندا	280	50	18%
U K المملكة المتحدة	850	425	50%
Eu total المجموع	4558	1192	26%

المصدر:(Ragazzi, 2018, P.32)

فقضية العودة التي فرضت نفسها مع اثارها المتعددة بمجرد انهيار مشروع الخلافة على ايدي التحالف الدولي في سنة 2017.اين بدا مقاتلو داعش في التشتت في بقاع مختلفة الأمر الذي سمح بانتقال المواجهة مع التنظيم من مواجهة مسلحة الى مواجهة ترصد وتعقب (السيد، ،2018،ص.34). فعودة المجندين في الصفوف الإرهابية خلق تخوف عالي المستوى. ويتعلق الامر هنا باتخاذ تدابير امنية او تشريعية معينة تتسق مع سيادة القانون، وتتوافق مع القيم الأوروبية او من خلال علاجات أخرى تعمل على احتواء رغباتهم المحتملة للانتقام ،كإعادة تأهيلهم لدمجهم في النسيج المجتمعي حيث انهم لايزالون تحت التأثير الإيديولوجي للمنظمة الإرهابية ،وأيضا هل سيتخلون عن قناعاتهم المتطرفة التي اكتسبوها من خلال فترة انضمامهم ،وهو الامر الذي أبرز تخوفا من التأثير الأيديولوجي للمنظمة الإرهابية عليهم ومدى ترسيخ القناعات المتطرفة المكتسبة في فترة الانضمام للتنظيم (فودة 2018 ،ص.13).

وبتالي فان احتمالية قيام التنظيم بعمليات إرهابية في اروبا بهدف نقل المعركة من الشرق الى الغرب باعتماده في تنفيذ هذا الخيار على ما يسمى بالعائدين من داعش يكون من الخيارات المرجحة له. من اجل إنعاش أيديولوجيته من جديد (مرصد الازهر 2018،ص.18) .

وفي هذا السياق ذكرت مجلة "نيوز ويك" وموقع "أي يو او يزورفر "ان مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الأمنية "**جوليان كينج** "أعرب عن قلقه من الظاهرة وقال " العائدون من داعش رغم أنى أتوقع نزوح عدد قليل من مناطق الصراع الى اروبا، الى ان هذا العدد القليل من العناصر المتطرفة سيمثل خطرا داهما يجب التصدي له بكل حزم وحسم (مرصد الازهر 2018،ص.19). فأروبا تخشى من ظاهرة العائدين الذين اكتسبوا التدريب العسكري والخبرة الميدانية في المعارك، من شن هجمات داخل دول الاتحاد، الى جانب تخوفها من المساس بالتماسك الاجتماعي الاوروبي(Boutin 2016, p.3) .

وعلى صعيد اخر: فان الخطر الأكبر والمباشر في القارة الأوروبية من تنظيم داعش والمسجونين في دول أوروبية، قد اوشكت مدة سجنهم على الانتهاء، والعديد من هؤلاء المقاتلين حاصلون على احكام لا تتجاوز خمس سنوات مما يعني ان هنالك على الأقل وعلى سبيل المثال500 عائد من التنظيم سيخرجون من السجون الفرنسية بحلول 2019 وسيخرج أكثر من 200 مقاتل من السجون البريطانية (بريقع 2018،ص15).

وبتالي الى جانب العائدين تواجه اروبا تحديا اخر متعلق ب «**الخارجين** "من السجون بعد انقضاء مدة عقوبتهم وهي أيضا مشكلة تقع على عاتق الأجهزة الأمنية. خاصة وان الخطر يكمن في ان السجن يتحول الى مكان محتمل للمساهمة في نشر الأفكار المتطرفة (فودة، المتطرفون الخارجون من السجون خطر داهم يهدد أوروبا،ص.11).

وعليه فان التقلبات الدورية للتنظيمات الإرهابية ومدى استعداداتها المباغتة والمفاجئة للحكومات الغربية وغيرها. يعتبر من التحديات الخطيرة التي تواجه الامن الأوروبي على كافة المستويات سواءا الأمنية او السياسية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار أعلنت الشرطة الدولية (الإنتربول) في يوليو 2017 قائمة من (173) إرهابيا ينتمون لداعش، يعتقد أنهم تلقوا تدريبات لتنفيذ هجمات في أوروبا، انتقاما للهزائم التي تعرض لها التنظيم في الشرق الأوسط.وفي عام 2017. كشفت وكالة الشرطة الأوروبية "يور وبول" أن عدد الأشخاص الذين اعتقلوا في أوروبا للاشتباه بقيامهم بنشاطات "جهادية إرهابية" تضاعف تقريباً خلال العامين الماضيين، إذ بلغ أكثر من 700 شخص، مقابل انخفاض عدد الهجمات الفعلية.

وأضاف التقرير أنه تم تسجيل رقم قياسي للمقبوض عليهم في عام 2016 للاشتباه بارتكابهم جرائم "جهادية إرهابية"، إذ بلغ نحو 718 شخصاً، مقارنة بـ 395 شخصاً خلال عام 2014، بينما انخفض عدد الهجمات الجهادية من 17 في 2014 إلى 13 عام 2018، يرتبط ستة منها بتنظيم "داعش".

وتعتبر فرنسا أكثر دول القارة العجوز استهدافا من قبل تنظيم داعش وذلك لتعرضها ل (79) هجوما ارهابيا اسفرت جميعها عن سقوط العديد من الضحايا، وكذلك احباط العديد من الهجمات الارهابية الفرنسية في اقل من خمسة اعوام. (https://bit.ly/36E2P2x، 2019)

وقد اكدت التحقيقات في العمليات الإرهابية التي جرت في باريس نوفمبر2015 ان المخططين والمشاركين في تنفيذ العملية هم العائدون من ساحات القتال. كما نشر التنظيم فيديوهات وصورا لهويات منفذي العملية في اثناء وجودهم في سوريا، وهو ما يؤكد انهم تلقوا قدرا كبيرا من التدريب على تنفيذ عمليات إرهابية في اثناء تواجدهم في سوريا والعراق (بن سالم 2016،ص.68).

فتنظيم داعش بالرغم من هزيمته تنظيميا الى انه ما يزال يملك مخزونا بشريا من المقاتلين المنضمين الى القتال معه يشكلون تحديا كبير لأروبا. ولذلك يبقى السؤال مطروح حول السياسات الأمنية الأوروبية الواجب اتخاذها من اجل الاستعداد لمواجهة هذا التحدي هذا التحدي.

3. السياسات الأمنية الأوروبية لضبط ملف عودة الارهابيين المجندين لأوطانهم:

في إطار الجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية حول ظاهرة عودة الارهابيين الأوروبيين الها تبنت الدول الأوروبية مجموعة من السياسات ذات طبيعة امنية واخري أيديولوجية في محاولة منها الحد من هذه الظاهرة.

أ. سياسات ذات طابع أمني: وتعد الأكثر تطبيقا بالنسبة للدول الأوربية لمواجهتها لمعضلة الارهابيين العائدين اليها من صفوف التنظيم الداعشي، وتشيد بدور المنظومتين الأمنية والقانونية ودور تعاون دول الاتحاد فيما بينهم في سبيل تحقيق النتائج الإيجابية بخصوص قضية العودة.

- **على صعيد المنظومة الأوروبية:**

قامت حكومات الدول الأوروبية بتفعيل وتطوير رجال الامن وأجهزة مكافحة الإرهاب في كل دول الاتحاد ومنها: الحكومتين الفرنسية والبريطانية، اللتين قامتا بعمل طفرة ملحوظة في أجهزتها الأمنية، بتجنيد عناصر امنية، وتحديث برامج تدريبية متطورة. (بريقع 2018،ص.18)

حيث حرصت أجهزة الاستخبارات الفرنسية والتي تعرضت دولتها للنصيب الأكبر من الهجمات "داعش على القارة العجوز على الوقوف عل الجهاز الاستخباراتي الداعشي، من خلال استجواب المقاتلين الفرنسيين "**العائدين** "من صفوف داعش، فبات من المحتمل ان يشكل منع هؤلاء الأشخاص من العودة مجددا أبرز تحد لمكافحة فرنسا للإرهاب على المدى البعيد. كما منحت الحكومة الفرنسية وسائل اضافية للأجهزة الأمنية لتعزيز أجهزة الاستخبارات فضلا عن تخصيص الأموال امام التهديدات الإرهابية، وبات من المتوقع ان تتخذ السلطات الفرنسية إجراءات في مجال الدفاع والسياسة الخارجية يكون محورها بالأساس الحرب على تنظيم داعش.

وبين سعى الدولة الفرنسية من الخروج من معضلة عودة المقاتلين وعدم تنفيذ احكام الإعدام، فهي تصارع أيضا التهديد الإرهابي على أراضيها وتريد ان تخرج من ملف العودة بأقل الخسائر، وهو ما دفعها الى الصرامة في العقوبات القضائية التي وضعتها ضد المقاتلين الاجانب التي تصل الى أكثر من خمسة عشر عام عقوبة سجن بالمقارنة مع بعض الدول الأوروبية (https://bit.ly/2WX11Qu، بلا تاريخ).وفي مقابل ذلك لجات الحكومة البريطانية في مواجهتها للإرهابيين العائدين اليها الى تبني مجموعة من الإجراءات،تتمثل في محاكمة المقاتلين وإنقاذ أطفالهم،وكذا نزع الجنسية البريطانيةلهم،الى جانب تبني سياسة الاستبعاد وعدم السماح لهم بالعودة (https://bit.ly/2Vqv1nL، بلا تاريخ).

- **سياسات ذات طابع قانوني:**

استطاع الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الدول الأعضاء سن عدة مشاريع قانونية، اتاحت لقوات الامن وقوات مكافحة الإرهاب المرونة والامكانيات، التي خولت بالتعامل الأمني مع كل المشتبه بهم من خلال فحص حساباتهم البنكية وبياناتهم الشخصية، والقبض عليهم لاستجوابهم ومعرفة مخططاتهم (بريقع، 2018،ص.18).

وفي هذا الاطار وضعت المفوضية الأوروبية عدد من الإجراءات التي تستهدف مكافحة الإرهاب ورصد تحركات المقاتلين المجندين عبر الحدود ومن ابرزها : اطلاق وثيقة لإقامة اتحاد للأمن في أوروبا ، ويكثف الاتحاد الأوروبي من أنشطة تبادل المعلومات حول تنقلات الإرهابيين بما في ذلك عبر حدود دول الاتحاد و تبادل المعلومات ، و في إطار نظام شنغن سعت المفوضية الأوروبية في أبريل 2018 إلى تمكين السلطات "من تحديد هوية البنوك التي يحتفظ فيها المشتبه به بحساب واحد أو أكثر ،ورغبتها كذلك في جعلِ إدراج بيانات الاستدلال الرقمي إلزاميًا، مثل بصمة الأصابع، في بطاقات الهوية الوطنية ،يأتي هذا في إطارِ اعتبارِ هذه المقترحات سبيلًا للحفاظِ على أمن

الاتحاد الأوروبي. فهي تهدف في مُقامِها الأول إلى تضييق الخناق على الارهابيين المجندين العائدين من ساحات القتال.

كما اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ببعض الإجراءات الاحترازية لمكافحة عودة المقاتلين إلى الغرب منها مراقبة حدود دول الاتحاد الأوربي الخارجية وكذلك ما بين دول الاتحاد خاصة فضاء "الشنغن"، وفرض إجراءات مشددة على المطارات والمعابر الحدودية وتبادل البيانات والمعلومات حول المسافرين عبر نظام الكتروني يسمح بالدول الأعضاء الدخول إليه.وجاء قرار تشديد المراقبة على حدود الاتحاد الأوروبي استنادا إلى تعديلات البرلمان الأوروبي لقانون الشنغن في 16 فبراير 2017. وبموجبه فأن دول الاتحاد الأوروبي تملك الحق في التفتيش الاختياري للأشخاص بالنقاط الجوية والبرية والمائية، أي التحقق فقط من جنسية الشخص وقانونية الوثائق، لكن مع ذلك قد يتخذ مثل هذا القرار وفقاً لتقييم الخطر. (https://bit.ly/36E2P2x، 2019).

- **التعاون والتنسيق المشترك بين أعضاء الاتحاد:**

تمكنت ادارة الاتحاد الاوروبي على الزام دول الاعضاء بضرورة التعاون فيما بينهم في الملف الامني والتشريعي ،لمواجهة الخطر الارهابي على القارة الأوروبية ،ومن بين هذه الاجراءات :قيام الاتحاد الاوروبي بالزام الدول الاعضاء بتداول معلومات المشتبه بهم ،والادلاء بتنقلاتهم بين الدول ،الامر الذي كان مرفوضا بشدة من قبل الدول الاعضاء خلال عامي و 2017و2018، لكون توفير كل هذه البيانات وجعلها متاحة للأجهزة الامنية المحلية والقارية يجعل الامر بالنسبة الى قوات الامن المحلية لكل دولة يسيرا لإحباط العمليات الارهابية محل التخطيط،وقامت المانيا والمملكة المتحدة بتسهيل التعاون بين اجهزتها الامنية والاجهزة الامنية التابعة للاتحاد من جهة اخرى ،لتمكين التعاون فيما بينهم لتسليم المشتبه بهم او اتاحة بياناتهم ،تفعيلا للهدف المرجو من وراء ذلك وهو احباط المحاولات الارهابية قبل تنفيذها. (بريقع، 2018،ص.ص.19،18).

واستنادا للتقرير الذي أعده منسق الاتحاد الاوروبي لمكافحة الارهاب فان المجلس الأوروبي وافق على مجموعة من السياسات لدعم الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء للتصدي لظاهرة عودة المقاتلين، حيث اقترح مجموعة من التدابير من بينها:

-الوقاية من التطرف.

-تطبيق رد العدالة الجنائية على العائدين.

-التعاون مع الاطراف الثالثة (البلدان التي يعثر فيها على المقاتلين.)(secherrer, 2018, p.6).

من خلال ماسبق نستنتج بان هذه السياسات الأمنية ساهمت الى حد كبير في تثبيط العديد من العمليات الإرهابية التي حاول المجندون الارهابيون تنفيذها في بلدانهم الاصلية،حيث كشفت الأبحاث ان 18%فقط من الهجمات في أوروبا من 2014الى2017كانت على يد مجندين إرهابيين (https://bit.ly/3hzkiPD، 2021)،الى جانب ذلك تشرعن هذه السياسات بان المقاتلين المنظمين الى الجماعات الارهابية يعتبرون مذنبون من غير أي تقدير لدوافعهم اوظروفهم الفردية،وقد تحدث **ريتشارد باريت** المدير السابق لادارة مكافحة الإرهاب بجهاز الاستخبارات السرية في المملكة المتحدة انه لمن واجب السياسيين كقادة الحفاظ على القيم التي يقوم عليها المجتمع وتعزيزها،ومن غير المقبول ان تعطي الإرهاب انتصارا يقيد حرية التعبير لدينا،وحرية

التنقل،والحق في محاكمة عادلة علنية.كما اكد على ان الإرهاب لن يهزم من خلال التدابير وحدها،وجاذبيته يجب ان تفهم ويتم خفضها بتدابير هادفة (https://brook.gs/3AbkhZb، 2015).

ب. سياسات امنية ذات طابع ايديولوجي:

تمثل مكافحة الفكر المتطرف اشكالية معقدة تتداخل فيها العديد من الابعاد، فهي غير مقصورة على المعالجة الامنية والعسكرية فقط من خلال رفع حالة التأهب في المطارات والمعابر وسن قوانين عقابية، ان ملف العائدين يحتاج بالضرورة التعامل مع هؤلاء الافراد فكرياواديولوجيا.

- **التمكين واعادة التاهيل:**

تقوم هذه السياسات على مجموعة من التدابير اهمها ضرورة اعادة التأهيل الفكري والايديولوجي والديني الى جانب التأهيل النفسي والسلوكي مع الاخذ بعين الاعتبار الدوافع العامة كالتهميش الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة الى الدعم النفسي وبث الثقة في النفس لدى المتطرفين وتنمية قدراتهم العقلية والعملية . (فودة، المتطرفون الخارجون من السجون خطر داهم يهدد أوروبا،ص15) ،وذلك بتفنيد فكرهم وأيديولوجياتهم وتوعية الشعوب بعدم صحتها ولذلك اعادة تأهيل المتطرف تعتبر من الوسائل المهمة لمكافحة المتطرفين وذلك من تحويلهم من اداة لهدم البشرية والافساد الى اداة بناء وتعمير (بريقع، خطر داعش يهدد اوروبا، 2018،ص.15).

وفي هذا السياق تعمل مؤسسةGEN NEXTوالتي تهدف الى الحفاظ على الامن العالمي وخلق مزيد من الفرص للافراد على برنامج يسمىthe against violant extremist قامت من خلاله بتأهيل اكثر من100متطرف منذ عام 2008وتدعم هذه المنظمة كلا من "جوجل" و"فيس بوك" وتقوم بشكل أساسي على اعداد برامج تأهيلية لمن يحمل أفكار متطرفة .كما انها تتعاون مع شركة "فيس بوك" و"جوجل" في مكافحة غرف الدردشة التي يتم عبرها نشر محتوى متطرف كما يقوم العاملون بها(اطراف من القطاع الخاص، مسؤولين حكوميين ،منظمات غير حكومية) بتسجيل مقاطع فيديو مضادة للأفكار الجهادية ، من اجل استهداف الجهادين ببرامجهم المضادة وارسال متطرفين سابقين تم تأهيلهم لاقناعهم بترك انشطتهم كما تتعاون هذه المنظمة مع معهد لندن للحوار الاستراتيجي وكذلك موقع Jigsaw ونجحو في تأهيل 450 شخص متطرف. فالنهج الذي انتهجته هذه المؤسسة هو إعادة تأهيل المتطرف وإخراج فرد صالح للمجتمع عن طريق خلق مجتمع افتراضي يعمل على تبادل الأفكار وتصحيح المفاهيم وإرساء قيم التعايش السلمي (سلامة ، 2018،ص.27).

- **بناء القدرات:**

وفقا للتعامل مع الحالات المتعلقة بالاطفال القصر لتنظيم داعش اعلنت الحكومة الفرنسية على ان نيابة قضائية متخصصة ستقوم بتقييم حالة كل قاصر على حدى وسيكون بإمكانها تقرير احتمالية الملاحقة القضائية كما سيخضع الاطفال الى متابعة طبية نفسية مناسبة من خلال بناء قدراتهم ،وسيتم تأهيل وتوعية المختصين بمتابعة هؤلاء القصر بهذه الاشكالية ذات الطابع الخاص. واشارت الحكومة الفرنسية الى ضرورة تدريب ودعم المهنيين المسئولين عن دعم ورعاية هؤلاء القصر من خلال توفير التدريب المناسب بما في ذلك جلسات توعية لعملية التطرف وكذلك التدريب على مراقبتهم والهدف من ذلك هو السماح بمعرفة أفضل

لعمل كل من المهنيين وتنسيق أفضل لمرافقة هؤلاء القصر على الصعيد العالمي (فودة، اطفال داعش مشروع التنظيم السري لضرب اوروبا، 2018،ص17).

وأفادت وزارة الداخلية الألمانية بأن ثلث مواطنيها البالغ عددهم حوالي ألف، الذين يعتقد أنهم انضموا إلى داعش في العراق وسوريا منذ عام 2014 قد عادوا، وقد تمت مقاضاة العديد من هؤلاء و إخضاعهم لبرامج إعادة تأهيل. وفي هذا الإطار لابد من ذكر المسجونين وتأهيل القائمين على السجون خاصة الذين يتعاملون مباشرة مع السجناء لتزويدهم بالمهارات الازمة لكيفية التعامل معهم واقناعهم بان السجن الى جانب انه مكان للعقاب الا انه يعتبر ايضا مكان لبناء القدرات واعادة الاندماج والاصلاح (فودة، المتطرفون الخارجون من السجون خطر داهم يهدد اوروبا، 2018،ص.6). و تمكنت الدولة الالمانيةمن خلال مشروع يعرف باسم "**الحياة**"وبشراكة مع المكتب الاتحادي للهجرة والاجئين منذ يناير2012 الى تقييم فردي للمجندين العائدين، وذلك ليتم توجيههم من خلال عملية الارشاد واعادة الدمج في برلين والمانيا الشرقية، وتؤكد مستشارة المشروع **جوليا برزك** انه "علينا ان نفرق بين انواع العائدين، وندرك ان زجهم جميعا في السجن قد يعزز في الواقع من التطرف فنحن بحاجة الى فتح بعض الابواب من اجل تامين المخارج.

ومنذ ان بدا مشروع "**الحياة**"على العمل في مجال التطرف الاسلامي،تمت معالجة 130حالة.وهو ما ساهم في تقليص المخاطر الامنية التي يمكن ان يتسبب فيها هؤلاء العائدو (https://brook.gs/3AbkhZb، 2015).

ولذلك فان تعامل كل دولة مع المقاتلين العائدين اليها سيحدد الى أي مدى يمكن ان يشكل هؤلاء العائدون خطرا عليها وعاملا اضافيا يسهم في تعزيز فهم الدولة المعنية لفكر هذه الجماعات وكيفية محاربته ومن ثم فمن المؤكد انه كلما امتلكت الدولة برامج متقدمة لتأهيل هؤلاء العائدين وتيسر اعادة دمجهم في مجتمعهم كلما عظمت لاستفادة منهم (مرصد الازهر، 2018،ص.20).

خاتمة:

من خلال دراسة السياسات الأمنية الأوروبية لقضية عودة الإرهابيين المجندين في صفوف تنظيم داعش الارهابي لأوطانهم الاصلية ،وتداعيات هؤلاء العائدين على الامن الأوروبي ،تم التوصل الى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- تمكن تنظيم داعش من جمع أكبر عدد من الاتباع من مختلف الجنسيات، مما جعله يؤثر على السياسات الأمنية الأوروبية.
- كشفت عودة الارهابيين المنظمين للتنظيم الإرهابي "داعش" عن مزيد من التحديات و الاختلالات التي على الاتحاد الأوروبي مواجهتها الى جانب التحديات المتعلقة بالهجرة غير شرعية الجريمة المنظمة،تبيض الأموال...الخ
- يمثل مستقبل الرعايا الأوروبيين الذين كانو منظمين الى تنظيم داعش تحديا كبيرا لبلدانهم الاصلية سواءا على المستوى الأمني،القانوني، و من حيث التماسك الاجتماعي لبلدانهم.

- تعتبر قضية العودة من القضايا التي فرضت نفسها على المنظومة الأوروبية وجعلتها امام اختيارات صعبة بشأن التعامل مع المقاتلين العائدين اليها. خاصة بشأن السياسات و التدابير الأمنية والقانونية الملزم تطبيقها عليهم. وبخصوص تدابير الادماج وإعادة تأهيلهم ضمن مجتمعاتهم.
- تنسيق الجهود الأوروبية ساهم الى حد كبير في تثبيط العديد من الهجمات الإرهابية والاستعداد لها.
- ساهمت السياسات الأمنية الأوروبية الردعية للعائدين من الصفوف الإرهابية بتقليص العمليات الإرهابية وتراجعها بالاعتماد على نوعين من السياسات ذات طابع امني ترهيبي (سن قوانين عقابية، رفع حالت التاهب،تفعيل رجال الامن....)، واخرى ذات طابع اديولوجي (إعادة التاهيل،بناء القدرات،الادماج...).
- ان التعامل مع قضية العائدين يستلزم تبني استراتيجية عامة لا تقتصر فقط على الشق الأمني بقدر ما يجب مراعاة الجانب الفكري والايديولوجي من خلال تصحيح الأفكار المغلوطة التي غرستها الجماعات الإرهابية في هؤلاء الاتباع من اجل إعادة دمجهم في النسيج المجتمعي وهو ما يقلل مما يمتلكونه من خطورة. من اجل الوصول الى النتائج المرغوب فيها والتي تحد من هذه المعضلة.

قائمة المراجع

أولا:باللغة العربية

1. عبدالصادق،ع،.(2009). الارهاب الاليكتروني:القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة. القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
2. الزهراني،ه،ب. (2012). *الارهاب الدولي: مراحله ومخاطره* (المجلد د.ط). د.ب.ن: د.د.ن.
3. شعبان، ع، ا. (2017). التطرف والارهاب واشكاليات نظرية وتحديات علمية. مصر: مكتبة الاسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية.
4. الحمزة،ا .العاقل، ر .(جانفي،2020).الارهاب الجديد في ليبيا.المجلة الجزائرية للامن والتنمية،9(16).
5. مرصد الازهر.(2018).اين ذهبت عناصر داعش. *مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف*(4).
6. بن سالم،ح،س. (ماي, 2016). تنظيم داعش والارهاب العابر للحدود. *مجلة دراسات*(العدد11).
7. سلامة ،ر. (2018). هل من الممكن اعادة تاهيل المتطرف. *مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف*(العدد4).
8. الوافي،س. (2018). الارهاب بين الاتفاقيات الدولية والتشريعاتالدولية. *مجلة اتجاهات سياسية*(العدد2).
9. فودة،ع،ا. (2018). اطفال داعش مشروع التنظيم السري لضرب اوروبا. *مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف*(العدد10).
10. فودة،ع،ا. (2018). المتطرفون الخارجون من السجون خطر داهم يهدد اوروبا. *مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف*(العدد6).
11. السيد.،ع،ا. (2018). عائلات داعش. *مجلة مرصد الازهرلمكافحة التطرف*(7).
12. بريقع،ك. (2018). خطر داعش يهدد اوروبا. *مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف*(6).
13. بريقع،ك. (2018). عوامل تراجع العمليات الارهابية في اوروبا 2018. *مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف*(العدد15).

14. نيا،م،م. (افريل, 2019). من الارهاب القديم الى الجديد:الطبيعة المتغيرة للمن الدولي. *المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات، 2*(6).
15. التزاني،خ. (ماي, 2020). تحولات الظاهرة الارهابية بعد 11 سبتمبر 2001. *قضايا التطرف والجماعات المسلحة، 2*(3).
16. قريب،ب. (2010). السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه-التحديات والرهانات.مذكرة لنيل شهادةالماجستير.جامعة باتنة،قسم العلوم السياسية.
17. شعير ،ا. (2016). اثر الارهاب الدولي على الامن المغاربي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة لنيل شهادة الماستر*، 21. جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية.
18. اسعيدي،ا. (جانفي, 2011). *واقع وافاق السياسة الامنية في الوطن العربي*. مركز الجزيرة للدراسات.تم الاسترداد من https://bit.ly/2UwBr1j
19. المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات. (بلا تاريخ). *فرنسا..واقع الارهاب والتطرف وسبل المعالجة*. تم الاسترداد من https://bit.ly/2WX11Qu
20. المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات. (بلا تاريخ). *كيف ستتعامل بريطانيا مع عودة المقاتلين الاجانب*. تم الاسترداد من https://bit.ly/2Vqv1nL
21. المركزالاوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.(2019). *مساعي المفوضية الاوروبية لمكافحة الارهاب ومواجهة عودة المقاتلين الاجانب*. تم الاسترداد من https://bit.ly/36E2P2x

ثانيا:المراجع بالغة الاجنبية

22. Boutin, b. (2016). the feghter's phenomenon in the european unio international. centre for centre - terrorism parliamentary.
23. . secherrer, a. (2018). the return of foreign foreign fighters to EU soil. europeen parliamentary -the hague(isst).
24. Ragazzi, f. (2018). membere states approche to tachling the return of foreign fighters. Europeen parliamentary.